



اتصالات الولاية الرابعة مع الحكومة الفرنسية جوان 1960.

دراسة من خلال وثائق مجلس الولاية.

د. عيسى صمري

جامعة خميس مليانة

hameriaissa@hotmail.com

تاريخ النشر: 2018/09/30

تاريخ القبول: 2018/09/01

تاريخ الإيداع: 2018/08/10

الملخص:

يعد الأرشيف العثماني التركي رابع دور الأرشيفات العالمية من حيث كمية الوثائق، وقد تم تصنيف 50٪ من مجموع وثائقه التي تبلغ 150 وثيقة، وهذه الوثائق تتناول مختلف مناحي الحياة الثقافية و السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الصحية ، و يشمل أيضا تاريخ 36 دولة ، و يعد مصدرا تاريخياً مهماً ، لا مندوحة للباحثين في تاريخ الدولة العثمانية عن الرجوع إليه و الاستفادة من مقتنياته. و بالرغم من الأهمية البالغة للأرشيف العثماني و الوثائق التي يحتويها في الفترة الممتدة أربعة قرون، من تاريخ البلاد العربية في الحكم العثماني، فقد كانت تلك الأهمية غائبة عن أنظار كثير من الباحثين. كما أن علاقة هذا الأرشيف بدور الأرشيف العربية كانت غائبة عن أنظار مسؤوليها و أنظار الباحثين بشكل عام.

الكلمات الدالة:

الأرشيف العثماني، العلاقات، الدولة العثمانية، وثائق همايون، دفتر مهم

Abstract:

The Turkish Ottoman Archive is the fourth largest repository of documents in the world, with 50% of its documents totaling 150 documents. These documents cover various aspects of cultural, political, economic, and social and health life, including the history of 36 countries, and is an important historical source, it is not allowed for researchers in the history of the Ottoman Empire to return to it and to benefit from its holdings. Despite the great importance of the Ottoman archives and the documents it contains in the four centuries period, from the history of the Arab countries in Ottoman rule, this importance was absent from the eyes of many researchers.

The relationship of this archive to the role of the Arab Archive was absent from the eyes of its officials and the eyes of researchers in general..

Key Word :



Ottoman archive, the relations, Algeria, Ottoman Empire, documents of Humayun, defter Muhim

اختلفت التسميات التي أطلقها كل من كتب عن حيثيات الإتصالات التي جرت بين الولاية الرابعة و الحكومة الفرنسية ، إذ نجد هذه القضية تحت عنوان قضية سي صالح بحكم أنه قائد الولاية آنذاك، والبعض الأخر بقضية الإليزي كإشارة إلى مقر الحكومة الفرنسية ، ولكن خلال تتبعنا للقضية فإن صاحب هذه المبادرة هو سي لخضر بوشمع وهو ما سنثبتته من خلال معالجتنا للقضية.فماهي ظروف و حيثيات هذه القضية وكيف تمكن الرائد الجيلالي بونعاما في تصفيتهما ؟

يبدو أن قضية الإتصالات مع ديغول قد أثرت على الولاية ومجاهديها بشكل معنوي أكثر منها ماديا كون أن المتورطين فيها كانوا هم من يتصدون لمشروع سلم الشجعان وعلى رأسهم الرائد لخضر بوشمع الذي شارك في محاكمة أكبر عدد من المجاهدين الذين تمت تصفيتهم في الولاية الرابعة، غير أن صرامته هذه لم تشفع له في قضية إنحراف مجلس الولاية الرابعة عن الإنضباط الثوري وكان من نتائجها الوقوع في المحذور رفقة مسؤولين كبار لقوا مصيرهم المحتوم. على الرغم من السياسات الفرنسية التي شهدتها الولاية الرابعة إنطلاقا من سلم الشجعان في سبتمبر 1958 و التي أدت إلى عمليات التطهير ، وجاءت عمليات شال في الولاية الرابعة – عملية الحزام – التي خلفت خسائر كبيرة أتت على نصف قدرات الولاية ب 2500 مجاهد.¹

1 - ظروف الولاية الرابعة قبل الإتصالات:

جاء في تقرير الرائد سي محمد حول القضية المدبرة ضد الحكومة المؤقتة من طرف مجلس الولاية الرابعة، وتعود جذور هذه القضية إلى الفترة التي تلت وفاة العقيد سي امحمد بوقرة وإستخلافه من طرف الرائد سي صالح الذي كان مكلفا من لجنة العمليات العسكرية بقيادة الولاية بالنيابة، علماً أنّ الخارج الذي كان غارقا في إنشاء صراع الأجنحة يتحمل جزءاً من المسؤولية، خصوصاً بعد قضية إغتيال عبان رمضان، فمنذ ذلك الحين أصبحت سمعة الخارج يشوبها التشويه في الولاية الرابعة، إضافة إلى تفاقم الخسائر على إثر مخطط شال والنقص الفادح في وصول الأسلحة والذخيرة وترقية عمر أوصديق فيالحكومة المؤقتة.²

عقد إجتماع في مقر الولاية الرابعة بالمدينة يوم 14 جانفي 1960 في منطقة الروابح لإختيار أعضاء مجلس الولاية ، ودراسة وبحث الوضعية العامة ، إضافة إلى وضع إستراتيجية جديدة للكفاح الوطني،وفي هذا الإجتماع الذي دام شهرا كاملا ، تم ترسيم سي صالح في



منصبه كقائد للولاية وسي محمد الذي كان مصابا كقائد عسكري، وتم إستكمال مجلس الولاية بترقية النقيب لخضر بوشمع وحليم(حمدي بن يحي) إلى رتبة رائد، وشهدت فترة فيفري _ مارس 1960 هجوم الطيران الفرنسي بإلقاء قنابل النابالم في نواحي كثيرة على المنطقة الثالثة من الولاية الرابعة.³

وقد نشط أشغال هذا الإجتماع تحت قائد مجلس الولاية الرابعة بالنيابة سي صالح وبحضور قادة المناطق على الشكل التالي:

- الرائد محمد قائد عسكري للولاية الرابعة
- النقيب حليم قائد المنطقة الأولى للولاية الرابعة
- النقيب عبد اللطيف قائد المنطقة الثانية للولاية الرابعة
- الملازم رشيد ممثل المنطقة الثالثة للولاية الرابعة
- النقيب لخضر قائد المنطقة الرابعة للولاية الرابعة
- النقيب حاج بن عيسى قائد المنطقة الخامسة للولاية الرابعة
- الدكتور يحي ممثل الهلال الأحمر الجزائري في الولاية الرابعة.⁴

تضمن جدول أعمال هذا الإجتماع قضايا تنظيمية للولاية الرابعة، العلاقات مع بقية الولايات، الوضعية مع الخارج، وقد دام هذا الإجتماع حوالي شهر بسبب عمليات الجيش الفرنسي في منطقة الإجتماع بسبب تسرب خبر هذا الإجتماع، وعلى إثر العمليات العسكرية إستشهد النقيب حاج بن عيسى قائد المنطقة الخامسة والملازم رشيد من المنطقة الثالثة اللذان سقطا في ميدان الشرف، وأصيب الدكتور يحي بجروح خطيرة وتم إسعافه في حين إنته الإجتماع بثلاثة من أعضائه، وبعد دراسة مختلف القضايا المدرجة في جدول الأعمال تم إقرار توزيع المهام بين أعضاء مجلس الولاية في جو مشحون مليئ بالشكائم التي تشوه سمعة الحكومة المؤقتة، وتم إقرار أيضا من طرف الرائد سي صالح وسي محمد بضم عضوين ضمن مجلس الولاية النقيبين الأقدمين تم إختيارهما وتسميتهما وهما لخضر وحليم.⁵

أصبح سي صالح قائدا للولاية الرابعة ومكث فيها لتنشيطها، أما سي محمد المسؤول العسكري للولاية الذي كلف بمهمة الرقابة والإتصال بالولاية الخامسة إنطلاقا من المنطقة الثالثة، وإعلام الولاية الخامسة عن أول الخطط المتفق عليها في بداية فيفري 1960، هذه الحلول الرامية إلى توحيد جيش التحرير الوطني بالداخل والتي طرحت أثناء إجتماع عقدها الداخل، وبعد إستشهاد العقدها الثلاثة عميروش و الحواس 29 مارس 1959، وسي أمحمد



بوقرة 05 ماي 1959، وقساوة عمليات شال فيفري جويلية 1959، كلها كانت بسبب تأخير هذا المخطط الموجه إلى الحكومة المؤقتة بإسم جيش التحرير الوطني المتحدث بصوت واحد.⁶ هذا ما جعل مجلس الولاية الرابعة يفتح نقاشات خلال الإجتماع تتمحور أساسا حول الوضعية الخطيرة التي تعيشها الثورة خاصة ما يجري في الخارج وما يعيشه من تطورات حيث أصبح هذا الأخير مخترقا إضافة إلى صراع الأجنحة والبربرية وتبيض الأموال، وموقف الخارج من إجتماع عقداء الداخل وأن الخارج استدعى العقيد سي امحمد وعمبروش من أجل توقيفهما وإعدامهما، وما زاد الطين بلة أن القيادة في الخارج رفضت إيقاف سي الطيب الذي ورد إسمه على رأس المؤامرة في الولاية الرابعة بتعيينه كاتب دولة ثم سفير في غينيا، كما تم إتهام مسؤول الإتصالات في الخارج بوصف بعزل الداخل كما دعمه في هذا العقيد بومدين الذي رفض تسليم شحنة الأسلحة للولاية، كما تم الإشارة إلى تصفية بن مسعود الذي أصدرت قيادة الخارج حكمها بإعدامه وأنه مجرد خائن حسب الحكومة المؤقتة.⁷

كما تم فتح نقاش حول المفاوضات مع الحكومة الفرنسية وتراجع مكانة الخارج بالنسبة للشعب، والشيوعية التي كانت تمثل حيزا هاما من تطور المشكل الجزائري، وأن الرؤساء عبد الناصر وبورقيبة ومحمد الخامس لم يكن يهمهم إلا مصالحهم ولم يقدموا أي مساعدات مادية كانت أم عسكرية للقضية الجزائرية. كما طرحت قضية توحيد الداخل حيث قال عبد اللطيف حول هذا الشأن: " إن الجزائر نحن من يقرر تطورها ومستقبلها هذا حيث أنه خلال إجتماعنا قررنا توحيد الداخل وتنظيم تنسيق صلب بين الولايات وكل عضو من مجلس الولاية الرابعة تم تعيينه للقيام بمهمة هامة جدا نحو بقية الولايات من أجل التوحيد."⁸

وهذا ما سيجعل كل الداخل موحد من دعم وتنسيق بين الولايات الستة، وهذا ما جعل كل من القادة محمد، صالح، ولخضر يذهبون في مهمات نحو الولايات التالية الثالثة والثانية والأولى، ثم توجه النقيب عبد اللطيف نحو المنطقة الخامسة من الولاية الرابعة والرائد محمد الذي توجه نحو المنطقة الثالثة من الولاية الرابعة ثم نحو الولاية الخامسة. أما الرائد سي صالحفغوض إنجاز مهمته في الولاية الثالثة بقي في الناحية الرابعة المنطقة الثانية من الولاية الرابعة. ومن بين القرارات المتخذة أيضا خلال هذا الإجتماع:

- تسمية قيادات قيادة أركان الولاية
- توازن القوى العسكرية على مختلف المناطق



- إلغاء قرار منع التدخين

الضغط على الخارج لإدخال الأسلحة والذخيرة.⁹

كان الهدف أو الغاية من هذه الإتصالات بين الولايات كما كان معلنا تصحيح العلاقات التي كانت على نطاق ضيق من خلال إجتماع قادة الولايات لدراسة الوضعية الحالية للدخل، وكيف يتم التعامل مع الحكومة المؤقتة ومطالبها بالأسباب الحقيقية لمنع دخول الأسلحة لأزيد من سنتين. في بداية شهر فيفري من سنة 1960 توجه أعضاء مجلس الولاية لتجسيد مهامهم، حيث توجه الرائد سي محمد إلى المنطقة الثالثة لإعلام النقيب طارق من الولاية الخامسة بالقرارات المتخذة خلال الإجتماع.¹⁰

ويشيرتقية إلى ملاحظة مفادها أن الرائد لخضر بوشمع من الضباط الذين قادوا التحقيقات حول تناقص المعنويات للمجاهدين في إطار سلم الشجعان إلا أنه هو من وضع أطروحة الإتصال المنفصل بالسلطات الفرنسية، وقد بذل قصارى جهده في المحااجة لصالح ذلك الطرح الإنفرادي، وإستطاع لخضر إقناع الرائد حلليم، مما جعلهما يتوجهان إلى عبد اللطيف قائد المنطقة الثانية، حيث إنضم إليهما وكلف بإقناع مسؤولي المناطق الأخرى بأطروحة التفاوض الإنفرادي وهذا الأخير كلف نائبه العسكري لخضر بورقعة بهذه المهمة.¹¹

كان من المفروض أن يتوجه الرائدان لخضر وحلليم إلى الولايات الأولى و السادسة لإطلاعهم على المشروع الأولى المقترح من طرف الولاية الرابعة، ولكن في نهاية فيفري قرروا تغيير الجدول، وأرادوا فتح مفاوضات أولا ثم إعلام الولايات الأخرى فيما بعد، وبعدها أصبح القائد لخضر بوشمع الرقم الأول في إهتمامات الجنرال ديغول ويتجلى ذلك من خلال رسالة لخضر بوشمع إلى الحكومة المؤقتة في 22 مارس 1960 وإقتنع كل من لخضر وحلليم بعدم جدوى الإتصال بالخارج و طلب من سي صالح الكف عن إرسال بعثات أو وحدات لمساعدة الولايات الأخرى، وعلى ما يبدو أنه عندما بدأت الإتصالات مع الفرنسيين جاءت عملية 02 مارس 1960 على المنطقة الثالثة للضغط على سي محمد بونعام، كون أن المنطقة تمثل مكانة هامة في نشاط وتأثير الولاية الرابعة.

وعلى ما يبدو فإن المصالح الفرنسية كانت تعلم بمحتوى الرسالة التي جاءت بمجموعة من الإنتقادات تمثلت فيما يلي :

- تقاعس قادة الخارج في إيجاد حل لمشكلة السلاح وإختراق خط موريس حيث يقول " ففي 1957 ولم يكن خط موريس قد مد بعد، لم نستطع أبدا الحصول على الأسلحة



التي كانت تتعرض للتلف بمخازننا في الشرق و الغرب ،لقد كان الحصول على الأسلحة وتوزيعها يتم لصالح الولاية الخامسة التي كان قادتها يمنعون عبور وحداتنا المكلفة بنقل السلاح بحجة أنهم سيتكفلون بأنفسهم بنقلها".¹²

- إضافة إلى أن الوحدات التي كانت مكلفة بجلب الأسلحة تعرضت إلى سوء المعاملة من القيادة بالخارج، وسكوت الولاية الرابعة إزاء هذه السلوكات جاءت من أجل الحفاظ على وحدة الثورة،ومن خلال الرسالة يظهر أن سي لخضر زكي نفسه و من معه في حمل مشعل الثورة من خلال المشاركة الدائمة في مختلف ميادين المعركة التي جعلتهم يكتسبون الشرعية أمام تقاعس قيادة الخارج التي لم تقم بواجبها حسبه حيث يقول "...مهمة ثقيلة تستلزم رجال نبلاء ذوي شجاعة من بين المجاهدين يرهنون على قدراتهم الثقافية و الأخلاقية ، بيد أن عدد كبيرا منا أصبح يعرف منذ وقت طويل أن أعضاء قيادات منظماتنا الخارجية فقدوا أهلية تمثيل كفاحنا و منذ وقت طويل"¹³ ، ويشير أيضا سي لخضر بوشمع إلى الرفاهية التي كان يعيشها قادة الخارج في حين يقتات يتامى الحرب في الونشريس و شرشال بأكل الأعشاب و البلوط ، ومما زاد الطين بلة تعيين الرائد عمر أوصديق الذي ورد إسمه خلال التحقيقات التي جرت على إثر المؤامرة في الولاية الرابعة بمنصب في الحكومة المؤقتة.

- حول الدخول في إتصالات مباشرة مع فرنسا يقول لخضر بوشمع: " إطلاعنا على واقع الأمور و بصفتنا مسؤولين على المجاهدين ،لم يعد يسمح لنا أبدا أن نضحى بعد الآن بجزائري واحد ، وبناء عليه ينبغي أن نوقف المعركة العسكرية فورا وندخل في المعركة السياسية خدمة للمصالحة العليا للشعب و الجيش".¹⁴

وعلى ما يبدو فإن هذه الرسالة تمثل حالة اليأس التي كان يعاني منها الداخل عموما وسي لخضر خصوصا وتحمل الولاية الرابعة المشاكل والإضطرابات التي عانت منها الولايتين الخامسة و السادسة وتدخل الولاية الرابعة لفض تلك المسائل ، وعدم رد الحكومة المؤقتة على تساؤلاتهم ، وهو ما فسره لخضر بتخلي هذه الأخيرة عنهم مما جعله يدفعبقيادة الولاية الرابعة نحو الإنحراف عن الإنضباط الثوري بفتح إتصال مباشر مع الحكومة الفرنسية في إطار مبدأ تقرير المصير ، حسب التحقيقات التي أجرتها الولاية الرابعة بقيادة سي محمد بونعاما بعد القضية.



وعن سبب عدم توجه الرائدین لخضر وحليم اللّذين أرسل لهما الرائد سي محمد كومندو المنطقة لإتمام مهمتهما نحو الولايتين الأولى والثانية. حيث غيروا قراراتهم وإختاروا فرقة من ثمانية جنود فقط، وأن الطريق صعب ويصعب إختراقه عن طريق كتيبة بأكملها وبهذه الفرقة توجهوا نحو المنطقة الأولى من الولاية الرابعة في مأوى يقع بين المنطقة الأولى والثانية، وتم إستدعاء عبد اللطيف وقضي الثلاثة ليلتهم في هذا المكان وفي الغد إستدعوا النقيب إلياس حيث يقول: " أعلموني عن الوضعية في الخارج والقرارات المتخذة خلال إجتماع جانفي بمعنى الأقوال التي بلغني بها عبد اللطيف نحن في إتجاه نحو الولايات الأولى والثانية من أجل مهمة هامة جدا وحساسة وخطيرة ولكنها في صالح الوطن قد غيرنا قراراتنا بالنسبة لي أنا حليم إذا توجهت نحو الولاية الأولى مع الفرقة سوف لن يفهمي المسؤولون في هذه الولاية ولم تكن لي الثقة والسلطة للتنسيق مع الولاية الأولى وباقي الولايات وحالا سوف يتم توقيفي وإعدامي. بالنسبة لي أنا لخضر لدي تقرير عني وأي رخصة مرور موقعة عن طريق صالح نحو الخارج، وصولا إلى الخارج مع تقديم هذا التقرير للحكومة المؤقتة سيتم إعدامي تلقائيا، وأيضا غيرنا قراراتنا المتخذة خلال الإجتماع وسنذهب للبحث عن حلولنا".¹⁵

2 - حيثيات القضية:

تعود حيثيات هذه القضية إلى 22 مارس 1960 حيث أرسل عبد اللطيف رسالة إلى كاتب المنطقة الثانية مالك يأمره فيها بعدم إرسال إلى مركز القيادة بالولاية الرابعة إلا بعض المعلومات العامة، غير أنه لم يقدم له الأسباب الحقيقية لهذا الأمر مفضلا ذلك إلى غاية الإلتقاء معه في 26 مارس 1960، حول الخطر الذي يحقد بالثورة حيث تم تسجيل بمعدل 60 شهيد وسجين خلال شهر، وهذا شئ كثير إذا إستمرت الأمور على هذه الحالة سيتم القضاء على الثورة خلال 06 أشهر، خاصة في الظروف التي تعيشها الثورة والتي ستؤدي بالبقية إلى الإلتحاق بصوف الجيش الفرنسي بشكل جماعي، إضافة إلى الموقف السلبي للحكومة المؤقتة حول المباشرة في المفاوضات مع فرنسا وتعيين عمر أوصديق كسفير بالرغم من أنه كان على رأس المؤامرة في الولاية الرابعة، وبالنظر إلى هذه الوضعية ردت الولاية الرابعة خلال إجتماع لها في جانفي 1960.¹⁶

طلب النقيب عبد اللطيف من إلياس إذا كان لديه معلومات حول بعض الشخصيات المسلمة ذات التوجه السياسي، وأعطى له ذلك في نفس اليوم ثم توجهوا نحو المركز الجهوي للمنطقة حيث عقدوا في اليوم الموالي إجتماعا لمجلس المنطقة بحضور الملازم العسكري لخضر



والملازم السياسي علي الجزائري، وبعد الإنهاء من الإجتماع تم إتخاذ عدة قرارات متعلقة بالمنطقة الثانية، وأعلم عبد اللطيف كل من الإخوة لخضر وعلى الجزائري بكل ما لم يقله سابقا، وفي اليوم الموالي وصل كل من الرائدین لخضر وحليم إلى مركز القيادة للمنطقة حيث مكثا ثلاث أيام ثم ذهب عبد اللطيف نحو المدية وبعد يومين من ذلك إنتحوا كل من لخضر وحليم والملازم العسكري لخضر، ثم إنصرف هذا الأخير تاركا الثلاثة مع قاضي المدية الذي تم إختياره كوسيط لربط الإتصال المباشر مع حكومة ديغول.¹⁷

إنّ رسالة سي صالح في 14 أفريل 1960 إلى الخارج تعطي لنا صورة الداخل الذي كان يعيش ظروفا صعبة وحرجة، ويعلمهم فيها بأنها آخر رسالة وبشكل نهائي، لأنه حسب إعتقاده فإنّ الخارج قد تخلى عنهم وعن الواجب والإلتزامات التي كانت على عاتق الخارج، كون أن الولاية الرابعة لم تقدم لها أي مساعدات منذ 1958 وعدم وصول شحنة الأسلحة التي تم حجزها في الولاية الخامسة، وعن مصير جهاز الإتصالات الذي لم يتدعم بأي عون إتصال أو مصلحين لأجهزة الإتصال، كما نبّه الرائد صالح إلى مشاكل الولايات وعدم وجود حلول من الخارج، على غرار الولاية السادسة والولاية الأولى بدون قيادة والولاية الثالثة أيضا، وتقاسم الخارج في فك العزلة عن هذه الأخيرة التي طلبت يد العون والمساعدة من الولاية الرابعة وتم مساعدتها من طرف هذه الأخيرة خاصة فيما يخص الذخيرة، الولاية الأولى في نوم أما الولاية الخامسة فهي في حالة تهدئة وتسعى لتأسيس دفاع ذاتي بسرعة مقلقة تحت أنظار المسؤولين في الداخل والخارج.¹⁸

وهذا ما جعل سي صالح يقول: "...إذن وبصراحة نقول أنه لكل طرف مسؤولياته وأنه ليس هناك مجال لتبادل الأدوار، بالنسبة لنا وأمام خطورة المشاكل السياسية والعسكرية التي تطرح على جيش التحرير، فضلنا أن لا نعتمد أبدا على مساعداتكم... لا نستطيع بأي وسيلة أن نبقي مكتوفي الأيدي أمام العزلة المستمرة ضد جيشنا الغالي والقطيعة النهائية مع شعبنا العزيز".¹⁹

وفي 12 ماي 1960 ألقى الجيش الفرنسي القبض على عبد اللطيف في القسم الرابع الناحية الرابعة للمنطقة الثانية ثم فر منه متوجها نحو الناحية الثانية، وفي 25 ماي وصل إلى مركز قيادة المنطقة سياسي عسكري الناحية الثالثة وشرح الوضعية السيئة في الناحية وقد دار حديث بين هذا الأخير ومالك كاتب المنقطة حول اللجنة التي تم إنشائها بين الولايات حيث قال مسؤول الناحية الثالثة: "تعلم مالك كم أنا خائف إذا حطموا الثورة من أجل لا شيء في



الوقت الذي تحملنا ست سنوات كاملة...هل تعلم بأن الإخوة في إتجاه الإنحراف إنهم يتحركون بالسيارات والمروحيات وقمصان من النيلون والمعاطف، أقول لك صراحة بأنهم ثلاثة حمقى(عبد اللطيف، لخضر، حلیم) الذين ضحوا بشرفهم أمام العدو دون تفكير فيما يمكن أن يذهب بهم في ذلك حيث إستغفلهم العدو ليذهب بهم بالقبول بوقف إطلاق النار المحلي. أه يألهي كم سأخشى عليهم من تحطيم الثورة لماذا لم يذهبوا للقاء بقية الولايات أولا حتى وإن إستغرق ذلك سنة أو سنتين كان بإمكاننا تحمل ذلك".²⁰

أيام بعد ذلك تلقت قيادة المنطقة الثانية رسالة من الملازم زبير من الناحية الأولى الذي قال فيها بأنه نفذ الأوامر المتعلقة بتوقيف القتال ضد المدنيين، إلا أن كاتب المنطقة لم يتمكن من الإجابة عليه وفي هذه الأثناء أذيع خبر عن طريق الإذاعة بأن قيادة الولاية الرابعة أعطت الأوامر للناحية الساحلية بوقف القتال لدعم مفاوضات مولان، غير أن كل العالم تفاجئ وفهم أنذاك في الولاية بأن الأمر فكرة سياسية. وعلى إثرها أصبحت الوضعية في الولاية خطيرة جدا وفي غياب سي محمد وصالح كتب كل من لخضر وحليم رسالة إلى جريدة لوموند وبأنه في نيتهم القيام بوقف إطلاق النار محليا.²¹

ربط لخضر بوشمع الإتصال بالنقيب عبد اللطيف لكي يسهل لهما المهمة بالإتصال بفرنسا عن طريق قاضي المدينة عبد القادر مازيغي الذي كلفوه بتبليغ رسالة إلى الحكومة الفرنسية في 17 آذار ثم ذهب القاضي إلى النائب العام في الجزائر روست شمالخ وهذا الأخير توجه على متن طائرة إلى باريس 18 مارس 1960 لنقل رسالة لوزير العدل إدموند ميشلي الذي عرض هذه القضية على رئيس الوزراء ميشال دوبري، الذي بدوره سلمها إلى رئيس الجمهورية ، وقرّر صناع القرار في فرنسا قبول التفاوض وإرسال ممثلين إثنين في المدينة العقيد ماتون و برنارد تريكو ممثل الإليزي ، وفي 23 مارس حضر الجنرال روي قائد منطقة المدينة ومحافظ الدائرة Cayssial كايسل وتم إستدعاء المندوب العام من رئيس الوزراء ورئيس الجمهورية 28 مارس 1960 ، أجريت المقابلة عند الفجر في المدينة وإستمرت المقابلة ساعة ونصف.²²

مثل الولاية الرابعة كل من لخضر وحليم وعبد اللطيف بصحبة القاضي تاركين أسلحتهم في المدينة وملابسهم العسكرية مع إرتداء ملابس مدنية، دامت النقاشات الأولى التي تمت مع المسؤولين الفرنسيين خمس ساعات في مقر ولاية المدينة، وبعد عشرة أيام عاد ممثلي الولاية الرابعة إلى مركز القيادة الجهوي وإلتقوا بإلياس وأخبروه بإتصالاتهم مع مسؤولين من مكتب ديوان ديغول وقالوا: " لقد إلتقينا بإثنين مبعوثين من الرئيس ديغول تحاورنا معهم خمس



ساعات في المرة الأولى وثلاث ساعات في المرة الثانية وتبادلنا الأراء حول حل القضية الجزائرية بصفة مشرفة، وعدنا ديغول بأشياء كثيرة وبأنه مستعد للذهاب بعيدا حيث أنه في 16 سبتمبر تحصلنا من الحكومة الفرنسية على تسهيلات للعمل على تجميد بعض الأماكن وبعض القنوات مع تسهيل إلحاق بقية الولايات إلى الولاية الرابعة في اللقاء المقبل حيث سنطالب بإطلاق سراح بن بلة الذي بإمكانه جلب بقية الولايات إلينا ولديه سهولة في كسب ثقة جيش التحرير وبإمكانه التفاوض مع الحكومة الفرنسية، مع تكوين حكومة جزائرية تتشكل من مسؤولين للولايات الستة بمساعدة مسؤولين مدينيين أكفاء، وبعض العناصر من الخارج الأكثر شرفا ثم نعلن القطيعة مع الحكومة المؤقتة التي لن تصبح أبدا ممثلة عن الشعب، بالنسبة للجنود الموجودين بالخارج نطلب منهم الإلتحاق بنا وإلا سيبقون في تونس والمغرب وإذا طلبت الحكومة المؤقتة الدخول بالقوة لإحتواء الداخل سنعلن عليهم الحرب".²³

وبعد أن توجه لخضر نحو صالح أطلعه بفحوى الإتصال والحوار الذي دار مع المسؤولين من ديوان ديغول حيث وافق صالح على هذا المشروع وأعطاه الإذن بمواصلة المهمة، ثم توجهوا نحو المدينة بصحبة الملازم العسكري لخضر الذي كان مع إلياس حيث وصلوا ووجدوا القاضي بصحبة حليم وعبد اللطيف اللذان أنتظرا لخضر ثم توجه الثلاثة إلى مقر الولاية حيث إلتقوا نفس المسؤولين الفرنسيين حيث طلب هذين الأخيرين لقاء ديغول قبل تصريحه في 14 جوان 1960، ثم توجه الثلاثة بصحبة الملازم العسكري عن طريق سيارة باتجاه المنطقة المحرمة ليصطحبوا معهم صالح ومحمد، وأثناء الحوار الذي دار بين الثلاثة قرروا فيما بينهم قبل المغادرة وبالإجماع سجن صالح ومحمد إذا هما رفضا إتباعهم وليس هذا فحسب فقد تأزم الوضع أكثر، حيث يقول إلياس: " وهنا جعلوا لخضر الملازم العسكري و بوعلام سياسي عسكري للناحية وأنا في عمق المشكلة أي جزائر جزائرية ملحقه بفرنسا".²⁴

بقي الرائد محمد يشتغل في مهامه بمراقبة المنطقة الثالثة إلى غاية ماي 1960 في هذا التاريخ إستلم رسالة من الرائد صالح الذي أعلمه بأنه لم يغادر للقيام بمهمته التي كلف بها وأن الثلاثة في المنطقة الثانية، وبأنهم في محادثات مع الحكومة الفرنسية وفي طريق وقف إطلاق النار منذ 19 مارس 1960 وأنه على الرائد محمد فوراً إتخاذ قرارات مشتركة. وعلى إثر ذلك إستدعى هذا الأخير النقيب طارق قائد المنطقة الرابعة من الولاية الخامسة والنقيب حسان (يوسف الخطيب) قائد المنطقة الثالثة من الولاية الرابعة لإعلامهما بخطورة القضية حتى يكونا يقظين إلى غاية عودته. ثم توجه نحو المنطقة الثانية ووصل إليها ما بين 02 و 03



جوان 1960 حيث إلتقى كل من الرائدین لخضر وحلیم والنقیب عبد اللطیف وعدد کبیر من الضباط، خلال اللقاء الأول تم التطرق إلى الأوضاع المزریة فی کل من المناطق الأولى والثانیة والرابعة والخامسة والخسائر العدیة وتدنی المعنویات لدى المجاهدین و غیرها، وأن کل الناس متفقون علی وقف إطلاق النار. حیث یقول الرائد سی محمد حول هذا اللقاء: "فهمت خطورة القضية وأنه یجب التعامل معها بلیونة لتجنب الخلاف داخل الولاية، إحتفضت بموقفی إلى غایة اللقاء مع صالح. فی نفس الیوم إلتحق بنا صالح الذی كان علی بعد ثلاث ساعات سیرا بإتجاهنا. وصل متأخرا فی اللیل ولم نتمكن من إتمام الحدیث حول القضية وفی الغد أول إجتماع تم إنعقاده بحضور الرواد صالح، محمد، لخضر، حلیم، والنقیب عبد اللطیف".²⁵

تضمن جدول الأعمال الإتصالات مع فرنسا فقط وخلالها طلب الرائد محمد رأی سی صالح بهذه القضية وإعطائه توضیحات حول ما فعله خلال المحادثات مع فرنسا فأجابہ بأنه أفضل حلّ یمكن الثورة من إنهاء معانات الشعب الجزائري، ثم تدخل الرائد لخضر الذی قدّم عرض حال حول مختلف اللقاءات مع دیغول بحضور الرائد حلیم والنقیب عبد اللطیف، أما سی صالح فلم یغادر ملجأه ولكنه كان علی إتصال مع الثلاثة المبادرین الأوائل فی الإتصالات والذین أعلموه بالتفصیل حول تطور المحادثات مع فرنسا، وخلال إجتماع أربعتهم ضغطوا علی الرائد محمد بقبول المشروع إلا أنه رفض ذلك وطلب مهلة للتفكير، وفی المساء فتحت الجلسة لدراسة مختلف النقاط التي تم دراستها مع فرنسا وهي: التعاون، مستقبل المجاهدین، الأسلحة، الإنتخابات، إنشاء حزب سیاسی یقوم بالدعایة للتعاون، جریة، إذاعة و غیرها.²⁶

بدأت الإختلافات فی وجهات النظر بین المجتمعین خاصة حول كلمة الرائد لخضر بوشمع الذی بالغ فی الكلام عن سی امحمد بوقرة والوضعیة المترددة للثورة، وخلالها فهم سی محمد القضية وتأكد بأن فرنسا متیقنة من النجاح فی مشروعها سواءً وافق أم لم یوافق، وأنه سیحتکم إلى فكرة جیدة كمخرج للثورة، حیث وافق علی التضحیة بشرفه لإنقاذ الوضعیة بإعطائه الموافقة للسیر معهم فی إتجاه إنهاء الثورة وهنا یقول سی محمد حول هذا الأمر: "إستقبل ردی بفرحة کبیرة من طرف الخبثاء الأربعة وفی نفس الوقت وافقوا علی مغادرتی نحو مکان یختاره لخضر وحلیم وعبد اللطیف لإجراء إجتماع مطول لدراسة القضية بجمیع جوانها".²⁷

وفی الغد توجهوا نحو القسم الأول بالناحیة الرابعة للمنطقة الثانیة فی محل معین، وبعد قضاء لیلة واحدة فیه جاء صاحب المحل وأعلم الرائد لخضر بأن العقید دریون DRION قائد



قطاع المدينة قال له: "بالأمس مساء وصل الرواد لخضر حليم والنقيب عبد اللطيف بصحبة إثنين لا أعرفهما على التو طلبوا توضيحات من لخضر الذي أجاب بأنهم تعودوا فعل ذلك لحماية المأوى".²⁸

بدأ الاجتماع في اليوم الموالي بجدول أعمال مكثف يتضمن مسائل تنظيمية والمفاوضات مع فرنسا غير أن المسائل التنظيمية لم تناقش بصفة جدية لإعطاء الأولوية للنقطة الثانية، حيث يقول سي محمد في هذا الشأن: "وهنا لم أتوقف وطلبت منهم الحديث عن صعوبات هذه القضية ونتائجها على الثورة بأكملها وفهمت أنهم لا يرغبون في معرفة ذلك لأن الحكومة المؤقتة خانتنا كما قالوا، وحاولت أيضا عبثا تأخير المحادثات إلى غاية إنتهاء الجمعية العامة للأمم المتحدة لكسب الوقت، واقترحت مجددا الإتصال بمجالس الولايات الأخرى لتوحيد قضيتنا من أجل تأجيل وقف إطلاق النار في جزء كبير من الجزائر".²⁹

وبعد ثلاث أيام وصل إلى المدينة ممثل عن ديغول من أجل لقاء مجلس الولاية الرابعة حيث استقبله الرائد لخضر الذي توجه للقائه بمقر الولاية بالمدينة، ووجه ممثل ديغول دعوة شفهية من رئيسته لأعضاء مجلس الولاية الرابعة للقائه في باريس، إذ كان يريد لقاء الرائد صالح ومحمد، وهذه القضية أخذت يوما كاملا في مناقشتها وفي النهاية وافق سي محمد على الذهاب لأن جميعهم كانوا متفقين بشرط أن لا يظهر حليم وعبد اللطيف، هذين الأخيرين كانت معنوياتهما جد منخفضة وتكلما بسوء في الحكومة المؤقتة أمام الفرنسيين، ثم اتفق لخضر وممثل ديغول عن وضع خطة للرحلة إلى باريس للقاء ديغول.

وقبل مغادرتهم للمنطقة المحرمة تم إرسال بوعلام المكلف بالإتصال للناحية إلى المنطقة الرابعة لجلب النقيب يوسف غير أنه لم يصل إلى اللقاء الذي كان في المنطقة الثانية الناحية الرابعة، وفي بيت القاضي حيث عقد إجتماع للمجلس وتم إتخاذ القرار بأن صالح ومحمد سيقابلون ديغول، وحول قبول هذه الإتصالات فإن كل إطارات المنطقة الأولى والثانية والخامسة كانوا متفقين مع المشروع، حيث وجد الرائد محمد نفسه وحيدا لا يثق في أحد ويخشى من عدم إتباعهم نحو ديغول، وحول حيثيات اللقاء يقول إلياس: " في 08 جوان تم لقاء بين صالح ومحمد ولخضر مع ديغول في قصر الإليزي إستغرق حوالي عشرين دقيقة خلالها كان لخضر يتكلم، غير أن موضوع اللقاء لم يكن محضرا له فيما أخبرهم ديغول بسياسته إتجاه الجزائر يعني الإلحاق. لخضر أكد لديغول أن المقاتلين في الولايات الثلاث الثالثة والرابعة والخامسة متفقون بالتعاون وما ينقص إلا صعوبة الإتصالات لحضور بقية



الولايات...إنتهت العشرين دقيقة وأخذ الثلاثة نحو الجزائر ثم نحو المدينة وصولاً إلى فيلا القاضي".³⁰

وحول الرحلة إلى فرنسا يقول الرائد محمد: "أخذنا طريقنا من المدينة في 07 جوان 1960 بواسطة مروحية إلى غاية الدار البيضاء ثم طائرة خاصة توجهت بنا إلى باريس بصحبة تريكو TRICOT مستشار ديغول وماتو MATOU مدير ديوان عسكري دوبري. وفي مطار فيلا كوبي إلتقينا الجنرال نيغون NIGON مدير ديوان عسكري لديغول ورئيس دائرة رامبويه اللذان أخذانا مباشرة إلى مدير المياه والغابات لرامبويه. على الثامنة صباحاً أجرينا أولى جلسات العمل مع الممثلين الفرنسيين حول قضية الأسلحة، مخرج المقاتلين وغيرها، وتدخلت خلال الإجتماع لإخبار الممثلين الفرنسيين بأن استمرار هذه المحادثات غير مجدي لأننا قررنا توسيع هذه المبادرة على بقية الولايات وبأن هذه المحادثات لا يمكن أن تتم إلا بحضور الإخوة والإلتحاق بهذا المخطط".³¹

إتفقوا جميعاً على تأجيل هذه المحادثات إلى شهر ونصف أو شهرين أي بعد جس نبض بقية الولايات، وفي المساء من يوم 08 جوان 1960 على التاسعة ليلاً إستقبل ديغول ممثلوا الولاية الرابعة في مكتبه بقصر الإليزي مدة 25 دقيقة شارحاً لهم سياسته في الجزائر من خلال تصريح 16 سبتمبر 1959 حيث أخبرهم بأنه ليس في نيته إهانة المقاتلين الجزائريين إضافة إلى خطابه في 14 جوان ودعوته للحكومة المؤقتة للتفاوض في باريس ولكن هذه الأخيرة إذا رفضت فإنه سيدعوا ممثلي الولاية الرابعة لنفس الغرض كما أشار ديغول خلال اللقاء عن الخلافات داخل الحكومة المؤقتة المنقسمة إلى ثلاث أجنحة هي القبائل، الوهرانيين، والشاوية، أما من جانب الولاية الرابعة فتم تكليف الرائد لخضر بالحديث نيابة عنهم وتم تحديد له الأسئلة المطلوب طرحها كقضية السلاح والإتصال مع بقية الولايات.³²

قضية السلاح: طلبوا الإحتفاظ بالأسلحة لدى المجاهدين إلى غاية إجراء الإستفتاء.
الإتصال مع الولايات: طلبوا تسهيل التنقل مع تجميد قنوات الإتصال كالتنقل بالمروحيات أو السيارات في الطرق البرية.

أما ديغول فقد اقترح فيما يخص قضية الأسلحة بأن تكون موضوعة ومحفوظة في مخابن بإمكان جيش التحرير مراقبتها متى أرادوا، وفيما يخصالتنقلات بين الولايات وافق ديغول على وضع تحت تصرف الولاية الرابعة كل ما تحتاجه شريطة أن تسرع في هذه العملية.



عاد ممثلوا مجلس الولاية الرابعة إلى الجزائر في 09 جوان 1960 وفي نفس اليوم مساءً عقد الخمسة إجتماعا كالعادة لدراسة هذه القضية الخطيرة ونتائجها على الثورة من جديد، وأثناء هذا الاجتماع تقرر أن يتوجه كل من سي صالح وحليم إلى الولاية الثالثة وسي محمد إلى الولاية الخامسة غير أن هذا الأخير رفض أخذ الطريق السريع بغية الإتصال مع مسؤولين في المنطقة الثانية، وقبل إنتهاء الإجتماع جاء الملازم العسكري لخضر وقال للرائد محمد بأن سي طارق وصل للمنطقة ويود لقائه غير أن هذا الأمر كان عذرا من الملازم لخضر لمجيئه إليهم وفي الغد توجه محمد صحبة الملازم لخضر الذي يعرف المنطقة جيدا إلى الناحية الرابعة من المنطقة الثانية، وبقي الأربعة الآخرين في الملجأ بغية لقاء المبعوث الفرنسي لتسطير مخطط للتوجه نحو الولاية الثالثة، وأثناء الطريق أعلم لخضر سي محمد بأن طارق لم يأتي وأنه لم يفعل ذلك من أجل لقائه وحديثه معه حول هذه القضية الخطيرة كون أن الملازم لخضر كان على علم بالقضية من بدايتها إلى نهايتها، وعند وصولهما إلى الجبل تحدث سي محمد مع الملازم لخضر فيما إذا كان موافقا لما يفعلوه فأجابته بالرفض وأنه تحت تصرفه لوضع حد لهؤلاء المنحرفين، وفي نفس اليوم إستدعى سي محمد مسؤول الناحية الرابعة محمد البرواقية ووضعوا خطة لإنهاء القضية.³³

3 - دور الجيلالي بونعامة في إنهاء القضية:

جاءت رسالة قاضي المدية إلى الحكومة المؤقتة بعد تكليفه من طرف الولاية الرابعة حيث سجل عدة ملاحظات بعد العودة من باريس في 11 جوان 1960، مما جاء فيها " عند نزولهم من المروحية لا حظت مباشرة الوجه المتوتر لسي محمد بينما وجهي مراقبيهِ يُشعّان من الفرحة".³⁴ ولمواجهة هذه الوضعية انتهج الجيلالي بونعامة (سي محمد) أسلوبه الخاص في إنهاء هذه القضية وعمل رفقة الملازمين لخضر والبرواقية بدعم من كومندو المنطقة الثالثة على:

- جمع كل الفدائيين لشرح لهم القضية
- توقيف المبادرين للمشروع لمحاكمتهم
- تصحيح الوضعية بجميع الوسائل الممكنة
- دعوة كومندو جمال للمنطقة الثالثة الذي كان تعداده جيدا ويعتبر جنوده من النخبة العسكرية في المنطقة.

وبعد جمع كل الفدائيين أعلمهم الرائد محمد حول القضية وإنحراف مجلس الولاية وتم تكليف مجموعة لتوقيف المنحرفين وإحضارهم إلى الجبل، ولكنهم لم يجدوا في الملجأ إلا



الرائد لخضر أما الثلاثة فقد غادروا المكان وتوجه كل من صالح وحليم إلى الولاية الثالثة برا بصحبة عقيد وفرقة من الجيش الفرنسي لحمايتهم لإتمام مهمتهم، أما عبد اللطيف فتوجه نحو الناحية الأولى الساحل هذا الأخير كان مكلفا بإحضار صحفي إلى الجبل الذي كان يرغب في جمع تصريحات أعضاء مجلس الولاية.³⁵

وبعد توقيف الرائد لخضر واستجوابه تمكن المحققون معه من معرفة أشخاص آخرين معه في القضية مثل النقيب بلقاسم قائد المنطقة الأولى حيث كان عنصرا فعالا في القضية وأن ضباطا آخرين أعطوا موافقتهم له ولكنهم لم يكونوا واثقين من أنفسهم، هؤلاء والنقيب إلياس قائد المنطقة الخامسة والملازمان على الجزائري، لخضر، محمد ديرة والملازم الأول بوعلام، أمام هذه الوضعية الخطيرة يقول الرائد محمد: "خشينا إنفجار الولاية قررت التصرف بمرونة من أجل حماية وحدة الولاية وهكذا قررت توقيف عبد اللطيف قائد المنطقة الثانية ناصحا إياه بالعودة للطريق المستقيم من أجل استغلاله لتصحيح الوضعية لأن هذا الأخير كانت له علاقة عائلية مع النقيب بلقاسم ويحترمه كثيرا من أجل كسب ثقة عبد اللطيف وآخرين، قررت إنشاء لجنة عسكرية متكونة من جميع نقيب قادة المناطق بما فيهم هؤلاء المهتمون. وافق عبد اللطيف في هذا الإتجاه ولكنه كان متخوفا من حالته (توقيفه وإطلاق سراحه من طرف العدو) هنا أيضا وعدته بالمساعدة وتبييض صورته أمام جيش التحرير والحكومة المؤقتة وتصريحه الموجه إلى قيادة الأركان العامة والحكومة المؤقتة. خلال شهر جوان إرتاح نفسيا وبدأ في مساعدتي في تنفيذ جميع الأوامر التي قدمتها له".³⁶

بعد بضعة أيام وصل النقيب يوسف قائد المنطقة الرابعة الذي تم إستدعائه من طرف الرائد محمد من أجل إعلامه بالقضية وتم إستعماله لأن منطقتة كانت خارج القضية ولم تكن مستهدفة من طرف المنحرفين، وقبل وصول النقيب يوسف توجه الرائد محمد إلى المنطقة الخامسة للقاء النقيب بلقاسم وإلياس، الأول بمجرد وصوله إستدعاء سي محمد إستسلم للجيش الفرنسي أثناء عملية بسيطة، وفيما يتعلق بالثاني وبعد إستجوابه تبين أنه خارج القضية وأنه لم يكن متفقا مع المبادرين للقضية، وبعد إلتحاق يوسف وبراءة إلياس قرروا توقيف عبد اللطيف بسرعة بحضور كل من النقيب يوسف وإلياس، والملازمون لخضر، محمد البرواقية، وامحمد بن قدور، ومخاطر وبعض الجنود، وبعد إستجوابه تمت محاكمته وتصفيته مباشرة.



و بعد إلتحاق بلقاسم بالجيش الفرنسي تم إستجواب علي خلفوني قائد عسكري للمنطقة الأولى حول الوضعية بالمنطقة وعما فعله بلقاسم يقول سي محمد حول إستجواب هذا خلفوني:"أخبرني هو أيضا أنه على علم بالقضية وأنه كان محتارا حول إتخاذ هذا القرار من طرف معظم قادة الولاية الرابعة. وأعلمني أيضا عن نشاطات بلقاسم وبأنه جبان وكسول وأنه لا يتحرك أبدا في أي قسم، هذا ما منعه من العمل بحيوية في هذه القضية ولكنه لم يترك أي فرصة للحديث مع من كان يأتي للقائه في مكانه".³⁷

وعلى إثره عين سي محمد مجلس جهوي للمنطقة الأولى بقيادة علي خلفوني نقيبا عليها وبعد إنهاء مهمته في المنطقتين الأولى والخامسة، توجه نحو المنطقة الثانية بصحبة النقيب يوسف لإستجواب بقية المتورطين والذين تم تبرئتهم جميعا وبمعنويات مرتفعة، تم تفكيك كلي لقضية المؤامرة وتم تطوير مخطط عمل تم شرحه لجيش التحرير وهذا ما تم فعله ووضع حد للدعاية حول تشويه الحكومة المؤقتة.³⁸

أما رد فعل الجيش الفرنسي فبمجرد علمه بنشاط الرائد سي محمد قام بعملية عسكرية في المنطقة الثالثة تحت إسم سيغال، غير أن هذه الأخيرة كانت متقدمة في المجال العسكري عن المناطق الأربعة الأخرى حسب رأي سي محمد، وكان الهدف من العملية العسكرية الفرنسية في الونشريس هو تصفية سي محمد ظناً منها بأنه متواجد في تلك المنطقة، ولم يكتفي الجيش الفرنسي بذلك فقط بل بذل مجهودات كبيرة في إسقاط الرائد محمد من أجل ترك الساحة خالية لفائدة صالح وحليم بعد عودتهم من الولاية الثالثة، ولكن سي محمد إتخذ بجدية إحتياطاته كل الوسائل البسيكولوجية كون أن الجيش الفرنسي سيحاول بسذاجة أن يلقي بشكوكه في صفوف جيش التحرير، وبمضاعفة منشوراته عن طريق الصحافة بجعلهم يظنون مجددا بأنه تم إختراقهم وأن هذا الأمر لم يتوقف، إضافة إلى وجود إستسلامات خيالية لمسؤولين وجنود غير أن الحقيقة في مجملها تم إستسلام النقيب بلقاسم وجندي (الحارس الشخصي لعبد اللطيف الذي رفض إعدام هذا الأخير)، ما عدا هذين الإثنين لم يكن هناك أي إلتحاق بصفوف الجيش الفرنسي ولا أي فشل في الولاية الرابعة.³⁹

أما فيما يخص الرائد صالح وحليم اللذان بدءا في مهمتهما في الولاية الثالثة فقد كتب الرائد محمد لهما رسالتين طالبا منهما العودة بسرعة عن طريق الجبل، وأعلمهما عن خطته بقطع الإتصال مع فرنسا لأسباب سرية وأنه سيشرح لهما بعد عودتهما إلى الولاية الرابعة، التي تطورت الوضعية فيها عبر كامل الولاية وعودة الثقة ومعنويات المجاهدين التي أصبحت من



حديد، وبدأ النشاط العسكري في كل ربوع الولاية بهجوم كاسح وهو مستمر، والنتائج المحصل عليها جد هامة خاصة الهجوم على شاطئ شنوة وآخر في أفروفيل والبرواقية والمدية والبليدة في المقابل كانت الخسائر من جانب جيش التحرير تكاد تكون منعدمة ما عدا المنطقة الثالثة التي كانت تجري فيها عملية سيغال.⁴⁰ وبعد عودة سي صالح وحليم إلى الولاية الرابعة في 16 سبتمبر 1960 والتي تصادفت مع عودة الرائد أحمد بن شريف، تم إعدام حليم فوراً، وقد استطاع لخضر بورقعة الوقوف إلى جانب سي صالح وشرح لسي محمد بونعامة أنه لا يمكن إعدام قائد ولاية ينتهي إلى الرعي الأول لمفجري الثورة.⁴¹

يعتبر الرائد لخضر بوشمع هو المخطط رقم واحد في أطروحة الإتصال المنفصل بالسلطات الفرنسية، وقد بذل قصارى جهده في المحاججة لصالح ذلك الطرح الإفرادي، وهو المسؤول الأول عن هذه الحركة وأن قرار ربط الإتصال مع فرنسا تم إتخاذه من طرف الرائد لخضر وحليم والنقيب عبد اللطيف، أما بالنسبة للرائد صالح قائد الولاية فقد كان مضطرباً في البداية ولم يلحق بهذه الحركة إلا في شهر جوان، لكنه أعطى جميع الصلاحيات للرائد لخضر لمواصلة الإتصالات مع فرنسا قبل ذلك، أما فيما يخص الرائد محمد كان يخشى المشاركة في الحوار مع الحكومة الفرنسية وضحى بشرفه من أجل هذا اللقاء، ولكنه في المقابل كان الوحيد الذي أنقذ الثورة في الولاية الرابعة.

الحواشي :

- 1- Sadek SELLAM, "L'affaire Si Salah, vécue par le commandant Lakhdar Bourèga", revus **Guerres mondiales et conflits contemporains**, n° 201, paris, 2001, p166.
- 2- SHAT, 1H2703/d1, **RAPPORT SUR LE COMLOT DIRIGE CONTRE LE GPRA**, Ecrit par le Commandant SI MOHAMED, r.s.a, fait le 27- 09- 1960, p8.
- 3- Louis Said KERGOAT, **Commandant Si Lekhdar BOUCHMAA 1931_1960**, (A.L.N W4_ Algérie), edition l'Harmattan, paris 2010, p41.
- 4- SHAT, 1H2703/d1, **RAPPORT SUR LE COMLOT DIRIGE CONTRE LE GPRA**, Ecrit par le Commandant SI MOHAMED, r.s.a, fait le 27- 09- 1960, p08.
- 5- **Ibid**, p08.
- 6- Sadek SELLAM, "Bernard TRICOT 1920 _ 2000", **cahier**, n°8, 2001, p40.
- 7- SHAT, 1H2703/d1, **RAPPORT DUCapitaine LYESS**, r.s.a, le 10-09-1960, p01.
- 8- **Ibid**, p01.
- 9- SHAT, 1H2703/d1, **RAPPORT SUR LE COMLOT DIRIGE CONTRE LE GPRA**, Ecrit par le Commandant SI MOHAMED, r.s.a, fait le 27- 09- 1960, p08
- 10- **Ibid**, p08.



- ¹¹- محمد تقيّة، الثورة الجزائرية، المصدر، الرمز، المأل، ترجمة عبد السلام عزيزي، دار القصة للنشر الجزائر، 2010، ص548.
- ¹²- رسالة لخضر بوشمخ إلى الحكومة المؤقتة 22 مارس 1960. نقلا عن لخضر بورقعة شاهد على اغتيال الثورة، تحرير الصادق بخوش، دار الحكمة، الجزائر، 1990.
- ¹³- نفسه.
- ¹⁴- نفسه.
- 15- SHAT, 1H2703/d1, **RAPPORT DUCapitaine LYESS**, r.s.a, le 10-09-1960, p02.
- 16- SHAT, 1H2703/d1, **RAPPORT DE TMOIGNAGE SUR L'AFFAIRE DU CONSEIL DE WILAYA 4**, redigé par le secrétaire de Zone 2 MALEK,r.s.a, 01-09-1960, p05.
- 17- SHAT, 1H2703/d1, **RAPPORT DUCapitaine LYESS**, r.s.a, le 10-09-1960, p02.
- 18- SHAT, 1H2703/d1, **MESSAGES ADRESSES A L'E M G et au G. P. R.A** rédigés par SI SALAH,r.s.a, 14-04-1960, p12.
- 19- **Ibid**, p13.
- 20- SHAT, 1H2703/d1, **RAPPORT DE TMOIGNAGE SUR L'AFFAIRE DU CONSEIL DE WILAYA 4**, redigé par le secrétaire de Zone 2 MALEK, r.s.a, 01-09-1960, p06.
- 21- **Ibid**, p06.
- 22- Gue PERVILLE, "De Gaulle et l' Algerie", **colloque** 12 octobre 2012, paris,p 147, 148.
- 23- SHAT, 1H2703/d1, **RAPPORT DUCapitaine LYESS**,r.s.a, le 10-09-1960, p02.
- 24- **Ibid**, p02, 03.
- 25- SHAT, 1H2703/d1, **RAPPORT SUR LE COMLOT DIRIGE CONTRE LE G.P.R.A**, Ecrit par le Commandant SI MOHAMED, r.s.a, fait le 27- 09- 1960, p08, 09.
- 26- **Ibid**, p09.
- 27- **Ibid**, p09.
- 28- SHAT, 1H2703/d1, **RAPPORT SUR LE COMLOT DIRIGE CONTRE LE G.P.R.A**, Ecrit par le Commandant SI MOHAMED, r.s.a, fait le 27- 09- 1960, p09.
- 29- **Ibid**, p09.
- 30- SHAT, 1H2703/d1, **RAPPORT DUCapitaine LYESS**,r.s.a, le 10-09-1960, p03.
- 31- SHAT, 1H2703/d1, **RAPPORT SUR LE COMLOT DIRIGE CONTRE LE G.P.R.A**, Ecritpar le Commandant SI MOHAMED, r.s.a, fait le 27- 09- 1960, p09, 10.
- 32- **Ibid**, p10.
- 33- SHAT, 1H2703/d1, **RAPPORT SUR LE COMLOT DIRIGE CONTRE LE G.P.R.A**, Ecrit par le Commandant SI MOHAMED, r.s.a, fait le 27- 09- 1960, p10.
- 34_ Louis SaidKERGOAT, **Commandant Si Lakdhar, OP Cit**, p 105.
- 35- SHAT, 1H2703/d1, **RAPPORT SUR LE COMLOT DIRIGE CONTRE LE G.P.R.A**, Ecrit par le Commandant SI MOHAMED, r.s.a, fait le 27- 09- 1960, p10.



- 36- **Ibid**, p10, 11.
37- SHAT, 1H2703/d1, **RAPPORT SUR LE COMPLOT DIRIGE CONTRE LE G.P.R.A**, Ecrit par le Commandant SI MOHAMED, r.s.a, fait le 27- 09- 1960, p11.
38- **Ibid**, p11.
39- **Ibid**, p11.
40- SHAT, 1H2703/d1, **RAPPORT SUR LE COMPLOT DIRIGE CONTRE LE G.P.R.A**, Ecrit par le Commandant SI MOHAMED, r.s.a, fait le 27- 09- 1960, p11.
41- Sadek SELLAM, "La Situation De La Wilaya 4 Au Moment De L'affaire Si Salah (1958_ 1960)", **Colloque de Montpellier** le 5 et 6 mai 2000, Organisation le Centre d' etude d'histoire de la Defense, p186, 187.